

ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية عام ٢٠١٨

(العراق نموذجا)

د. محمد صالح شطيبي

مدرس/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

shteeb2002@gmail.com

القبول: ٢٠٢٠/٣/١٧



الاستلام: ٢٠٢٠/٢/٩

مستخلص البحث

إن ظاهرة العزوف عن التصويت في الانتخابات هي ظاهرة موجودة في النظم السياسية كافة مع اختلاف درجة الديمقراطية والحرية التي تسمح بها، فالنظم الانتخابية المتبعة في النظام تؤثر بدورها في مدى وحجم ظاهرة العزوف عن التصويت، هذه الظاهرة التي تنتوع دوافعها وأسبابها من اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، ولا يمكننا إغفال الدور الذي يمكن أن تؤديه الدولة في الحد من أو زيادة هذه الظاهرة، وارتباط هذه الظاهرة بالديمقراطية ومدى إضفاء الشرعية على النظام الحاكم. وشكل عام ٢٠١٨، عام الانتخابات العربية بامتياز، إذ شهد أكبر عدد من الانتخابات، بلدية وبرلمانية ورئاسية، في ثلاث الدول العربية، وعلى الرغم من العدد الكبير نسبياً، إلا أن زخم المشاركة الجماهيرية ظلّ يتراجع تدريجياً؛ لأن شيئاً من التحسن لم يطرأ على حياة المواطن العربي، سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، منذ اندلاع الثورات العربية عام ٢٠١١، وقد كان العراق جزءاً من هذه الظاهرة، إذ كان هناك عزوف كبير عن الانتخابات البرلمانية العراقية عام ٢٠١٨، في ظل بقاء رغبة الطبقة السياسية الحاكمة الاستمرار في انشغالها ببناء سلطة الأحزاب وليس سلطة الدولة المؤسسية المستقرة .

الكلمات المفتاحية: الدول العربية؛ الانتخابات؛ العزوف الانتخابي؛ الثقافة السياسية.

The Phenomenon of Abstention from Voting in Some Arab Countries in 2018 (Iraq as a Case Study)

Mohammad Saleh Shteeb

Lecturer / College of Political Science / University of Mosul

shateeb2002@gmail.com

Received: 26/1/2020



Accepted: 17/3/2020

Abstract

The phenomenon of abstention from voting in elections is inherent in the political systems according to democracy and freedom that they adopt. The electoral systems which are used affect the extent and size of the phenomenon of "abstaining from voting" in which the motives and causes are varied including economic, social, cultural, and political aspects. The role of the state it can play in reducing or increasing this phenomenon cannot be ignored, the relation of the phenomenon to democracy, and the extent to which legitimacy is given to the ruling regime. 2018 is the year of the Arab elections, which witnessed the largest number of municipal, parliamentary and presidential elections, in a "third" of the Arab countries. Despite the large number, but the level of public participation continued to decline gradually, while there has not improved in the Arab citizen life, politically, economically, or socially, since the outbreak of the Arab revolutions in 2011. Iraq is a part of this phenomenon, as there was a great abstention from participating in the Iraqi parliamentary elections in 2018, in light of the desire of the ruling political parties to continue, not to build the power of stable state institutions, rather, to build the power of parties.

Keywords: Arab countries; elections, abstention; political culture.

Available online at <https://regs.mosuljournals.com/>, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

مقدمة

تعد الانتخابات الركيزة الأساسية في عملية البناء الديمقراطي، وعنوان لتقدم الشعوب ووعيها بحقوقها المشروعة في دساتيرها، وقاعدة لإقامة مؤسسات الدولة الصحيحة، وإعطاء الشرعية للنظام السياسي، وتعد بمثابة وسيلة للوصول الى السلطة وصناعة القرار، فالانتخابات أفضل وسيلة يستطيع المواطن من خلالها ان يمنح الفرصة في اختيار من يمثلهم داخل البرلمان ومنح التوكيل الشعبي للحكومة المشكلة بممارسة ادارة البلاد. لذلك تأخذ الانتخابات اهمية خاصة ضمن اي مشروع سياسي، وتعد مقياسا لشرعية الفئة الحاكمة من جهة، ومعبرا عن اندماج مجتمعي في التنظيم السياسي من جهة اخرى.

وكان لاندلاع الحركات الاحتجاجية عام ٢٠١١، بمثابة عقاب شعبي لنظم حاولت تجميد الحياة عند حدود إرادتها، فلجأت هذه الثورات الى الانتخابات كجسر ينقلها من ساحات الغضب الى مؤسسات الحكم، وعلى الرغم من اجراء الانظمة السياسية العربية للانتخابات الى انها لم تعكس إصلاحات من شأنها تحفيز التقدم والازدهار الاجتماعي والاقتصادي الذي وُعد به الكثيرون في فترة ما بعد ٢٠١١. وأتى الهبوط في اقبال الافراد على الانتخابات في عام ٢٠١٨، ليشير بوضوح عن شعور متنام بخيبة الأمل تجاه الطبقة والأحزاب السياسية التي سيطرت على المشهد السياسي بعد ٢٠١١.

وكشفت أربع عمليات انتخابية، بلدية وبرلمانية (تشريعية) وورثانية، جرت في أربع دول عربية في عام ٢٠١٨، عن واقع يثير مخاوف على مستقبل الواقع السياسي العربي، إذ كانت نتائج تلك الانتخابات الأربعة، التي شهدتها كل من مصر وتونس ولبنان والعراق، أكدت على حقيقة أن العزوف الانتخابي أخذ يتزايد بين فئات الناخبين، بل امتدت لتشمل الاهتمام بالعمل السياسي بشكل عام في كل الدول العربية، ويعود السبب في ذلك جزئيا للإحباط الذي أصاب الناخبين العرب في

السنوات القليلة الماضية، إذ فقدت فئات واسعة من المجتمع العربي كل أمل في قدرتها على إحداث انتقال ديمقراطي حقيقي من جهة، وفي أن تضمن لها حكوماتها غدا كريما تنعم فيه بحقوق سياسية واقتصادية واجتماعية، فأخذت تبحث عن سبل جديدة لفرض كلمتها دون تعريض أرواحها لهراوات ورصاص قوات الأمن، فكانت ظاهرة العزوف عن التصويت والمشاركة في الانتخابات لتعبر عن آرائها الراضية لهذه الأوضاع.

اشكالية البحث: اثبتت الانتخابات في بعض الدول ومن ضمنها العراق، ان هناك تنافساً بين الشرعية المستندة الى صناديق الانتخاب وشرعية الانجاز، وهذا الصراع اوجد حالة من عدم الثقة في الانتخابات بوصفها الية للتغيير. ومن خلال ذلك يمكن طرح السؤال الاتي هل ان إرادة المواطنين الحرة تتشكل يوم الانتخابات أو هي نتاج مسار طويل تنتهي بالاقتراع؟

فرضية البحث: كلما اختلت قدرة النظام السياسي في كسب ثقة المواطن زاد مستوى المقاطعة الانتخابية، وإن الانتخابات هي عملية سياسية ودستورية قد تفضي بالانتقال الى الديمقراطية، ولكن في الوقت نفسه قد تؤدي الى حالة من عدم الاستقرار السياسي.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج التحليلي النظمي لمعرفة ابعاد العملية الانتخابية في الدول العربية، فضلا الاستعانة بالمنهج الوصفي لاستقراء واقع الاحداث السياسية.

هيكلية البحث: اقتضى البحث تقسيمه على ثلاثة مباحث:

المبحث الاول: التأصيل النظري للانتخابات والبيئة الانتخابية.

المبحث الثاني: الثقافة السياسية والعزوف عن التصويت في الدول العربية.

المبحث الثالث: الانتخابات البرلمانية العراقية عام ٢٠١٨ بين التحالفات السياسية والعزوف الشعبي.

المبحث الأول

التأصيل النظري للانتخابات والبيئة الانتخابية

أولاً- الانتخاب:

١. لغةً: قال ابن فارس: "النون والحاء والباء كلمة تدل على تعظيم يقال أحدهما على خيار الشيء... فالأول النُخبة: خيار الشيء ونخبته وانتخبته، وهو منتخب أي مختار.."^(١)، والانتخاب من فعل: نخب، ونخب: أنتخب الشيء أختاره والنخبة ما أختاره منه ونخبة القوم ونخبتهم خيارهم... والنخب النزع والانتخاب الاقتراع والانتخاب الاختيار والانتقاء من النخبة^(٢).

٢. اصطلاحاً: يعرف الانتخاب بأنه " اختيار شخص من بين عدد من المرشحين ليكون نائباً يُمَثِّل الجماعة التي ينتمي إليها، وكثيراً ما يطلق على الانتخاب اسم (اقتراع) أي الاقتراع على اسم معين، ويعد الانتخاب حقاً عاماً للمواطنين وليس لسلطة من السلطات أن تحرم المواطن من ممارسته ما دام مستوفياً الشروط القانونية، إذا الانتخابات هي السلطة التي يمنحها القانون للمواطنين الذين يشاركون في الحياة السياسية مباشرة أو عن طريق اختيار الممثلين " ^(٣).

وختلف الكتاب والباحثون في تعريف الانتخاب وذلك لاختلاف مشاركتهم الفكرية من جهة، واختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها الى الانتخابات، فعرف الانتخاب بأنه: "الإجراء الذي به يعبر المواطنون عن إراداتهم ورغبتهم في اختيار حكاهم ونوابهم البرلمانين من بين عدة مرشحين" ^(٤)، وتعرف ايضا " بأنها الوسيلة الأساسية لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية المعاصرة من ناحية، ولتحقيق المشاركة في الحياة السياسية من جانب أفراد الشعب من ناحية اخرى" ^(٥)، و بذلك فالانتخابات هي إجراء دستوري لاختيار الفرد، أو مجموعة من الأفراد لشغل منصب معين.

وتعد الانتخابات الديمقراطية بمثابة الوسيلة المقبولة لإسناد السلطة السياسية؛ لأنها تحمل أكثر من وظيفة فهي وسيلة اختيار الممثلين والحكام، وهي معيار شرعية هؤلاء الحكام، وذلك لان الذي يمارس الانتخابات الشعب والذي يعد مصدر السلطات في الانظمة الديمقراطية، كما انها وسيلة بناء علاقة سليمة بين الحكام والمحكومين^(٦)، وعلى هذا الاساس فأن السلطة المنتخبة انتخبا حرا تعد محورا للديمقراطية وعندما تتجج هذه السلطة في تمثيل قيم ومصالح المجتمع فأنها تحقق مصداقية في نظر المجتمع ككل وليس ناخبها فقط بوصفها ممثلا حقيقيا للشعب^(٧).

ويتكون النظام الانتخابي من عنصرين الأول: هو القواعد والاجراءات، والثاني: السياق العام، وإن القواعد والاجراءات تشمل القوانين التي تحدد قواعد الترشيح والتصويت وتوزيع المقاعد الانتخابية أما الاجراءات وهي تشمل الاشراف على العملية الانتخابية من حيث الترشيح والتصويت وعملية فرز الاصوات ... أما السياق العام فيشمل الثقافة السائدة، طبيعة العلاقة بين القوى الحزبية والظروف المحيطة بالانتخابات.

ثانيا: إدارة الانتخابات: مهما كان النظام الانتخابي عادلا من الناحية النظرية، لا يستطيع أن يؤمن انتخابات نزيهة وشفافة، مالم تكن الإدارة الانتخابية مؤهلة ومحايدة ومستقلة وهذا الترابط بينهما في الدولة لا يمكن تجاهله، مما يجعل له أهمية إدارية كبيرة.

ومن متطلبات الانتخابات الديمقراطية^(٨):

١- معيار فعالية الانتخابات الديمقراطية، ويعني ان للانتخابات اهدافا يترتب عليها نتائج في نظام الحكم.

٢- معيار حرية الانتخابات الديمقراطية، ويتمثل في كون الانتخابات تجري في ظل القانون وتتسم بالمنافسة واحترام حقوق وحرية الافراد.

٣- معيار نزاهة الانتخابات الديمقراطية، اي تتم بشكل سلمي ودوري منتظم وعلان نتائجها بحيادية وشفافية.

ولكي تقوم الادارة الانتخابية بواجباتها تجاه العملية الانتخابية، فإنها يجب ان تتمتع بجملة من الصفات أهمها^(٩):

١- الاستقلالية: وهذا يعني الاستقلالية التنظيمية والادارية، وعدم الخضوع في قراراتها لأية مؤثرات خارجية، سواء المؤسسات الرسمية أم الجهات السياسية والحزبية الأخرى.

٢- الحياد: لتحقيق نزاهة الانتخابات ومصادقتها يجب على الهيئة المشرفة على الانتخابات ان تعمل بحياد تام، وتنظيم الفعاليات الانتخابية باستقلالية كاملة.

٣- الاحترافية: يجب ان تتمتع الهيئة المشرفة على الانتخابات بالخبرة والكفاءة في هذا المجال، وان تكون ادارة الانتخابات بأقل الأخطاء.

وترتبط قدرة الدول على إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة بجدارة نظامها السياسي، ومدى أتساقه مع قواعد ومعايير الحكم الصالح، وتمكينه الناس من المشاركة في وضع السياسة العامة لبلادهم، وخضوعه للمساءلة وحكم القانون، فضلا عن ارتباط الانتخابات وغيرها من صور المشاركة السياسية في تعزيز مفهوم المواطنة والمساواة أمام القانون^(١٠).

ثالثا: النظام الانتخابي (القانون الانتخابي):

ويقصد به " الآلية التي تستخدم لترجمة الاصوات المدلى بها في الانتخابات العامة الى مقاعد مخصصة للأحزاب والمرشحين " ^(١١)، وهو الذي بوساطته يمكن تحديد نتائج انتخابات معينة، وينبغي التفريق بين الانظمة الانتخابية وبين العملية الانتخابية، إذ يشير مفهوم العملية الانتخابية الى مجموعة الاجراءات والاليات اللازمة للعملية الانتخابية والتي تحدها الجهة المسؤولة عن ادارة العملية الانتخابية، والتي تشمل تحديد أصحاب حق الاقتراع واعتماد طلبات الترشيح من قبل المرشحين

وتنظيم عمليات الاقتراع وتنفيذها واجراء عمليات العد والفرز وتجميع واعداد نتائج الانتخابات (١٢).

ولا يوجد نظام انتخابي يمكن الاعتماد عليه عالميا، بل هناك انظمة تختلف من نظام الى اخر، ومن مميزات اي نظام انتخابي نجاح قدرته على تمثيل جميع الطبقات والشرائح والاتجاهات السياسية القائمة في المجتمع .

رابعا- الامتناع عن التصويت: الامتناع هو عبارة عن ظاهرة ذات اهمية كبيرة ويفيد بمعناه الضيق قرارا متعمدا بعدم التصويت، ويمكن أن نقسم أنواع الامتناع عن التصويت الى شقين:

-الشق الاول: هو احجام الناخب عن التوجه الى الانتخاب للإدلاء بصوته ويمكن وصف هذا الشكل بالامتناع الاختياري دون عذر يبرره.

-الشق الثاني: هو تعمد الناخب بعد توجهه الى مكاتب الانتخاب ترك الطرف فارغا او تعمده افساد الورقة الانتخابية بارتكاب أحد الاعمال التي تبطل الاعتراف بالصوت الانتخابي (١٣).

المبحث الثاني

الثقافة السياسية والعزوف عن التصويت في الدول العربية

تُعرّف الثقافة السياسية بأنها مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرية المواطن إلى السلطة، والتي تُعدُّ مسؤولة إلى حدٍ بعيد عن درجة شرعية النظام القائم، فهي علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها، كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة^(١٤). والثقافة السياسية أيضاً تشير إلى "مجموعة الأفكار والاتجاهات إزاء السلطة، وقواعد ضبط السلوك والمسؤوليات الحكومية، وما يعده الناس حقوقاً"^(١٥).

وتعد الثقافة السياسية إحدى الأدوات السياسية التي يمكن من خلالها بناء المجتمع السياسي الذي يقوم على اتفاق أبناء المجتمع على شكل العملية السياسية، والتزام النخبة الحاكمة باحترام السلطة السياسية الشرعية، مع التزام أفراد المجتمع في مقابل ذلك بقرارات هذه السلطة لتحقيق الأهداف العامة وليس الفرعية للقاعدة الاجتماعية المتعددة، وتعمل الثقافة السياسية أيضاً على ضرورة ان يكون ولاء الأفراد خارج إطار الولاء الضيق للثقافات الفرعية والاهتمام بالهوية الوطنية أولاً ومن ثم تحقيق الاندماج الوطني، ويبرز دورها بشكل واضح وخطير في ظل وجود مشكلة سياسية او غيرها مؤثرة على الأفراد، وهي تحرك أفراد المجتمع سياسياً تجاه هذه القضية^(١٦).

ويمثل حق المشاركة في ادارة الشؤون العامة وتسييرها عبر الانتخابات الدورية أحد المعالم الرئيسة للانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية^(١٧)، إلا أن التجربة أظهرت أن الامر اعقد من ذلك بكثير، فالانتخابات ممارسة سياسية ودستورية، ممكن ان تؤدي للانتقال الى الديمقراطية أو إثارة الصراعات السياسية والاجتماعية، إذ شكل عام ٢٠١٨، عام الانتخابات العربية بامتياز، إذ شهد أكبر عددٍ من الانتخابات، بلدية وبرلمانية ورئاسية، في بعض الدول العربية، وعلى الرغم

العدد الكبير نسبياً، إلا أن زخم المشاركة الجماهيرية ظلّ يتراجع تدريجياً، لأن شيئاً من التحسن لم يطرأ على حياة المواطن العربي، سياسياً أو اقتصادياً^(١٨).

جدول يوضح نسبة العزوف عن الانتخابات في مصر ولبنان وتونس

ت	الدول	التاريخ	نوع الانتخاب	نسبة العزوف
١	مصر	٢٠١٨/٣/١٦	انتخابات رئاسية	٥٩
١	لبنان	٢٠١٨/٥/٦	انتخابات برلمانية	٥٠,٨
٢	تونس	٢٠١٨/٥/٦	انتخابات بلدية	٦٦,٣

الحالة المصرية:

الانتخابات الرئاسية المصرية للعام ٢٠١٨ هي رابع انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ مصر وثالث انتخابات رئاسية بعد ثورة ٢٥ يناير. كان من المقرر إجراؤها في المدة ما بين ٨ شباط ٢٠١٨ حتى ٨ أيار ٢٠١٨، إلا أن الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر قد قدّمت موعداً بديلاً بدأت أولى إجراءاتها بتلقي طلبات الترشح في ٢٠ كانون الأول ٢٠١٨. وبعد غلق باب الترشح وانتهاء فترة التظلمات صار هناك مرشحان فقط هما عبد الفتاح السيسي وموسى مصطفى موسى^(١٩).

وبدا إصرار الهيئة الحاكمة على تنظيم انتخابات رئاسية شكلية وغير تنافسية جلياً في الجدول الزمني الضيق والمجحف الذي أعلنت عنه اللجنة العليا للانتخابات، والتي لم تمنح المرشحين وقتاً كافياً لجمع التوكيلات المطلوبة من محافظات مصر لاعتماد ترشحهم^(٢٠)، كما تجاهلت جملة من الخروقات التي ارتكبتها أنصار الرئيس السيسي منذ بدء الدعاية الانتخابية والملصقات في الشوارع والميادين قبل الاعلان الرسمي للحملات الانتخابية، ولم تحقق اللجنة العليا للانتخابات في شكاوى وقائع متكررة لقيام أنصار السيسي بدفع رشاوى انتخابية لتحرير توكيلات مؤيدة لترشحه.

وظهرت انقسامات في الانتخابات بين من يدعو الى المقاطعة والحث على المشاركة، إذ عد دعاة المقاطعة أن " تلك الانتخابات شكلية " بعد ما وصفوه

بـ"تجفيف المشهد السياسي المصري"، في حين رأى الداعمون أن المقاطعة "خيانة للوطن". وقال خالد داود -رئيس حزب الدستور- وعضو الحركة المدنية الديمقراطية، في تصريحات له: "موقفنا لم يتغير. ما زلنا نرى أنه لا توجد انتخابات في مصر. ما نشهده أقل حتى من استفتاء"، وتعد أولاً ارتفاع الإحساس بعدم أهمية الصوت الانتخابي، وثانياً الإحساس بأن النتيجة محسومة مسبقاً في انتخابات ٢٠١٨، كسببين رئيسيين لعزوف الناخبين عن المشاركة^(٢١)، وعلى الرغم من الحشد الهائل للنظام، قرر نحو ٦٠% عدم المشاركة في الانتخابات، كما لجأت شريحة ممن اضطروا للمشاركة إلى ابطال صوته^(٢٢).

الحالة اللبنانية:

النظام الانتخابي اللبناني يبقى في جوهره توافقياً، إذ يوزع ١٢٨ مقعداً في البرلمان تبعاً لمعادلة تمّ التفاوض عليها في العام ١٩٨٩ تعطي المسيحيين عدداً ثابتاً من المقاعد ٦٤ مقعداً والمسلمين العدد الثابت ذاته، وتتقسم هذه المقاعد بدورها تبعاً لتوزيع طائفي ٣٤ مقعداً للموارنة و٢٧ للسنة و٢٧ للشيعية و١٤ للمسيحيين الأرثوذكس، وينقسم الباقي على الأقليات المسيحية (الروم، الارمن، السريان، الكلدان، اللاتين، الأنجلييون، الأشوريين) والمسلمة (العلويون، الإسماعيليون) ، ولا يتوافق توزيع المقاعد مع التوزيع الديني الحالي في لبنان. فالمسيحيون بالإجمال يحظون بنصف المقاعد لكن قد لا يمثلون سوى ٣٧ في المئة من الناخبين، فيما يحظى المسلمون الذين يمثلون ٧٣ في المئة من الناخبين بالنصف الآخر من المقاعد. ويولد هذا الاختلال لدى المجموعات التي تحظى بتمثيل أقل شعوراً بأن النظام يخذلهم، مما يفاقم التوتّرات الاجتماعية^(٢٣).

يتضح أن هناك العديد من المعوقات الأساسية التي تحول دون تحقيق التغيير السياسي في لبنان تكمن في أسس وطريقة عمل نظامه السياسي. فمقومات منظومة تشارك السلطة " المحاصصة الطائفية " تعود إلى أواخر الحقبة العثمانية، عندما أصبحت الهوية الطائفية هي السمة الفعالة الوحيدة للإصلاح السياسي

والقاعدة الوحيدة للمطالبات السياسية. والميثاق الوطني لعام ١٩٤٣^(*) الذي وضع الأسس السياسية للنظام الطائفي ظهرت هشاشته عندما اندلعت الحرب الأهلية في لبنان والتي انتهت بتوقيع اتفاقية الطائف ١٩٨٥ الذي أعاد توزيع السلطة بين الطوائف. وأصبح بعدها قادة الحرب ذوي مهام وزارية يتحكمون في الوظائف والخدمات العامة، وقد قاموا من خلالها بتشديد شبكات من العلاقات على أسس طائفية يخدم فيها كل قائد طائفته، وهو ما زاد من اعتماد المواطنين على القادة. وقامت النخب السياسية بتصميم قوانين انتخابية تعزز من مكانة القادة الطائفيين. من ثم كانت كل انتخابات تسبقها فترة من التفاوض المكثف بين القادة السياسيين التقليديين، بما يضمن لهم الاستفادة من القانون الانتخابي القائم، وكانت هذه المفاوضات تحدد نتائج الانتخابات سلفاً.

وفي ٢٠١٣ حتى يحافظوا على هيمنتهم التقليدية، قام القادة السياسيون بتأجيل الانتخابات خمس سنوات عندما فشلوا في الاتفاق على وضع قانون للانتخابات. وفي ٢٠١٧ وصلوا إلى اتفاق وتم الأخذ بنظام التمثيل النسبي في انتخابات ٢٠١٨. وبينما - نظرياً - تعد الاستعانة بنهج التمثيل النسبي آلية تسمح للأحزاب الجديدة بدخول دائرة التنافس الانتخابي، فمن حيث الممارسة، أدى قانون لبنان الجديد إلى تعزيز السياسة الطائفية من جديد، فالدوائر الكبرى رُسمت وبكل وضوح بناء على التقسيمات السكانية للطوائف. فعلى سبيل المثال، أصبحت بيروت مكونة من دائرتين انتخابيتين بدلاً من الدوائر الثلاث، وهو ما يعني تقسيم العاصمة إلى شرق بيروت المسيحية وغرب بيروت المسلمة^(٢٤).

فجرت الانتخابات البرلمانية اللبنانية بتاريخ ٢٠١٨/٥/٦ بتنافس ٥٩٧ مرشحاً على ١٢٨ مقعداً للمجلس البرلماني اللبناني لعام ٢٠١٨، بعد مضي ٩ سنوات على انتخابات برلمان ٢٠٠٩ التي أفرزت انقسامات سياسية حادة على الساحة اللبنانية^(٢٥).

واستتسخت هذه الانتخابات النخب السياسية نفسها، مع الحد الأدنى من التغيير في التوازن بين الأحزاب السياسية في البرلمان. ولم تكن هذه الانتخابات

"انتصاراً للديمقراطية، حيث تمّ الإبلاغ عن أكثر من ٩٥٠ انتهاكاً لقانون الانتخابات. الأمر الذي قد أدى إلى المزيد من تثبيط عزيمة الناخبين الذين يخشون أنّ شيئاً لن يتغيّر وأنّ الأحزاب السياسية ستفعل أيّ شيء للبقاء في السلطة"^(٢٦).

الحالة التونسية:

أجريت يوم ٦ أيار ٢٠١٨ أول انتخابات محلية في تونس بعد ٢٠١١. وهي رابع مناسبة انتخابية يُدعى إليها التونسيون بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي (٢٠١١) والانتخابات التشريعية (٢٠١٤) والانتخابات الرئاسية في دورتها (٢٠١٤).

وتكمن أهمية هذه الانتخابات في أنها تدرج ضمن سياق تركيز السلطة المحلية في إطار الباب السابع من دستور ٢٠١٤ المتعلّق باللامركزية. كما أنّ لنتائجها أهمية كبيرة بالنسبة للحياة السياسية بشكل عام.

وأهمّ ما أفرزته هذه الانتخابات هو عزوف المواطنين عن العملية الانتخابية من ناحية أولى، إذ كانت نسب المشاركة ضعيفة جداً مقارنة بانتخابات ٢٠١٤. ومن ناحية ثانية، فضّلت النسبة الأكبر من الناخبين انتخاب القوائم المستقلة على حساب القوائم الحزبية. وفي ذلك دلالة على أزمة الثقة بين المواطنين والطبقة السياسية. ولكن على العموم، عكست الانتخابات البلدية على المستوى المحلي ما هو كائن على المستوى الوطني من سيطرة حزبي النهضة ونداء تونس على الحياة الحزبية وضعف باقي التشكيلات السياسية^(٢٧).

وقد تراجعت نسبة المشاركة في ٢٠١٨ مقارنة بالانتخابات التشريعية ٢٠١٤، بشكل كبير، إذ بلغت نسبة المشاركة ٣٥,٦٠%، في حين بلغت نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠١٤ فقد بلغت نسبة الإقبال على التصويت ٦٤,٧٠%. وهذا يعني أنّ المشاركة تراجعت بنسبة ٢٣%، وبلغت نسبة الامتناع عن التصويت في الدور الأول لرئاسات ٢٠١٤ نحو ٣٧% من مجموع خمسة ملايين و٧٠٨ آلاف ناخب مسجل في سجل الناخبين، أما انتخابات عام ٢٠١٨ فقد بلغ عدد

الناخبين المسجلين أكثر من سبعة ملايين و ٧٤ ألف ناخب، بينهم ٣٨٦ ألف ناخب مسجلين خارج البلاد.

ويرجع سبب ارتفاع نسبة عزوف الناخبين إلى ارتفاع عدد المرشحين للانتخابات الرئاسية، البالغ عددهم ٢٦ مرشحا، وغياب الوضوح لدى الناخبين بسبب تشتت الناخبين وكثرة البرامج، هذا فضلا عن أزمة انعدام ثقة الناخبين في الطبقة السياسية التي حكمت البلاد بعد الثورة، جراء تدهور أوضاعهم المعيشية نتيجة الغلاء وتردي الخدمات وتدهور البنية التحتية^(٢٨).

ويمكن تفسير تراجع نسب المشاركة، مقارنة بانتخابات ٢٠١٤، بعدد من الاحتمالات. أولها: اختلاف السياق التاريخي. فقد رأى التونسيون في الانتخابات التشريعية والرئاسية في ٢٠١٤ نهاية للأزمة السياسية وبداية لعهد جديد، شعر المواطن خلالها بأنه قادر على تغيير موازين القوى عبر دعم قوّة سياسية جديدة قد تضاهي الإسلاميين وتخلق التوازن في المشهد السياسي. بيد أنه، وعلى الرغم من فوز حزب نداء تونس بالمرتبة الأولى؛ فإنه لم يحقق النتائج المرجوة منه. إذ تحالف مع الإسلاميين. كما شهد انقسامات عديدة جعلته يخسر المرتبة الأولى في البرلمان. وجاءت انتخابات ٢٠١٨ في سياق أزمة حكم مضاعفة بأزمة اقتصادية. فعكست نسبة المشاركة مدى أزمة الثقة بين المواطن والطبقة السياسية من جهة، وعدم الثقة في المنظومة ذاتها من جهة أخرى. ويزيد عدم وضوح البرامج والرؤى لدى السياسيين من تعميق هذه الأزمة^(٢٩).

ويتمثل الاحتمال الثاني الذي قد يفسّر عدم إقبال المواطنين على الاقتراع في عدم الوعي بأهمية هذه الانتخابات وخصوصيتها. فالمواطن التونسي لم يدرك أن انتخاب المجالس البلدية يندرج في سياق تركيز السلطة المحلية الذي يجب أن يُؤدّي إلى الديمقراطية المحليّة القائمة على التشاركية كما أرادها المؤسّسون. وينبع عدم وضوح الرؤية لدى الناخب والمترشّح، وهذه الضبابية في العملية الديمقراطية لم تساعد المترشّحين على وضع برامج انتخابية واضحة تتماشى مع المرحلة الجديدة وتقتصر سياسات عموميّة محليّة^(٣٠).

المبحث الثالث

الانتخابات البرلمانية العراقية عام ٢٠١٨ بين التحالفات السياسية

والعزوف الشعبي

تعد الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨، رابع انتخابات برلمانية منذ عام ٢٠٠٣، بعد انتخابات (٢٠٠٥-٢٠١٠-٢٠١٤) لانتخاب (٣٢٩) عضواً، وعلى الرغم من بقاء سلبيات عدة، منها اضطراب عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وكثرة الاعتراضات على أسلوب عمل المفوضية وتبادل الاتهامات بالتزوير، جرت الانتخابات النيابية العراقية في ١٢ أيار/ ٢٠١٨، وشهدت هذه الانتخابات ظهور قائمة جديدة من التحالفات، يمكن رصد أهمها فيما يأتي:

١- "تحالف النصر والإصلاح"^(٣١)، برئاسة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي.

٢- تحالف "سائرون نحو الإصلاح"^(٣٢).

٣- تكتل دولة القانون^(٣٣)، ويترأسه رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي.

٤- ائتلاف الفتح^(٣٤)، ويترأسه رئيس منظمة بدر الذي يمثل إحدى فصائل الحشد

الشعبي، هادي العمري.

٥- ائتلاف الحكمة الوطني^(٣٥)، ويترأسه رئيس تيار الحكمة عمار الحكيم.

٦- ائتلاف الوطنية^(٣٦)، ويترأسه إياد علاوي.

٧- ائتلاف القرار العراقي"، وترأسه القيادي أسامة النجيفي، وضم حركة المشروع

العربي لخميس الخنجر، إلى جانب قيادات سنوية أخرى.

٨- تحالف الوطن، وضم حركة العدالة لبرهم صالح، إلى جانب حركة التغيير

الكردي والجماعة الإسلامية الكردية، فضلا عن الحزب الديمقراطي الكردستاني

وحزب الاتحاد الوطني.

وأثبتت نتائج الانتخابات البرلمانية عدم وجود كتلة متفردة بالفوز، وحمية التوافق

بين الكتل الفائزة لتشكيل الكتلة الأكبر التي تخولها تكوين الحكومة؛ لأن الكتلة

الفائزة بالمعنى القانوني هي الحاصلة على أغلبية ثلثي عدد مقاعد مجلس النواب العراقي؛ أي " ٢١٩ " مقعداً؛ لتتمكن بمفردها من اختيار رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة، وفق توصيف الدستور العراقي " المادة ٧٠ " ، أو أنها الفائزة بالأغلبية المطلقة، أي " ١٦٥ " مقعداً، وهي نصف عدد مقاعد البرلمان زائد واحد.

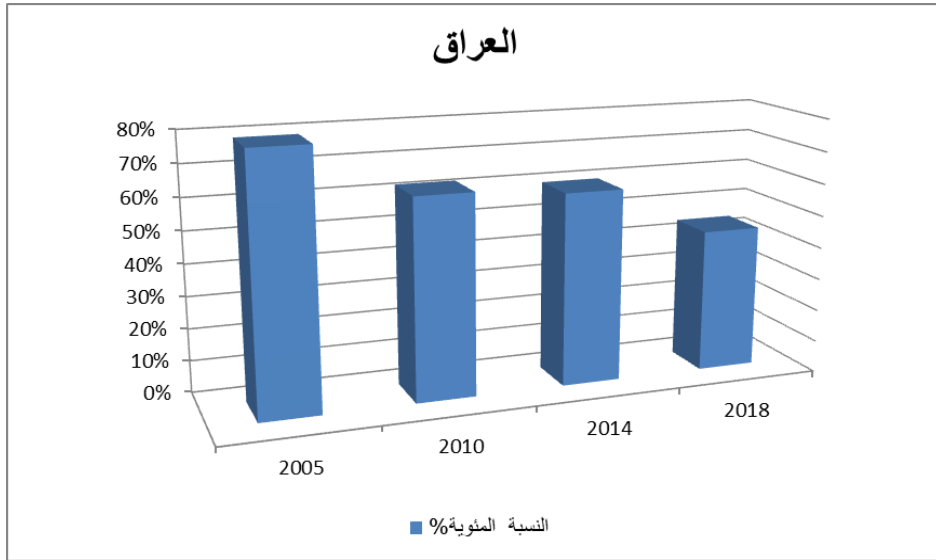
ومرة أخرى برزت مشكلة تكوين " الكتلة البرلمانية الأكبر " بناءً على نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة، إذ لم تحصل أي من التحالفات الانتخابية التي خاضت الانتخابات على الأغلبية التي تمكنها من تشكيل تلك هذه الكتلة (٣٧)، والمحددة بـ ١٦٥ مقعداً برلمانياً من إجمالي ٣٢٩ مقعداً " نصف عدد المقاعد البرلمانية + ١ "، والتي سيكون بمقدورها ترشيح رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة (٣٨).

بهذه النتائج، بات من المستحيل أن تستطيع قوة سياسية منفردة التحكم في عملية تشكيل حكومة أغلبية برلمانية آمنة ومستقرة، وذلك لسببين: الأول: ليس فقط لأن أكبر كتلة برلمانية لا تضم أكثر من ٥٤ مقعداً، والثاني: أن أغلب الكتل السياسية هي في الحقيقة ائتلافات من قوى سياسية متعددة (٣٩).

وعكست خريطة القوى السياسية العراقية في انتخابات عام ٢٠١٨ عدة معطيات جديدة أولها: يتعلق بظهور لاعب جديد لم يكن موجوداً على الساحة السياسية العراقية في الانتخابات السابقة تمثل في "هيئة الحشد الشعبي"، التي شارك قادتها في هذه الانتخابات عبر تحالفات انتخابية مع قوى شيعية أخرى. ثانيها: يتعلق بوجود حالة غير مسبوقة من الانقسام بين القوى السياسية للمكونات الثلاث الشيعية والسنية والكردية. ثالثها: يتعلق بارتفاع وتيرة الجناح إلى تغليب فكرة الولاء الوطني على فكرة الولاء الطائفي، التي كانت حاکمة للتحالفات الانتخابية والبرلمانية الناتجة عن الانتخابات السابقة، ما أعطى مؤشرات مهمة على تراجع أهمية الأحزاب التقليدية على ساحة العمل الحزبي، ورغبة بعض المنشقين عنها مواكبة حالة عدم الرضى الشعبي عن أداء تلك الأحزاب وحكوماتها على مدار السنوات الماضية (٤٠).

وتوزعت التحالفات السابقة على نمطين رئيسين: الأول، هو التحالفات التي قامت على أسس دينية مذهبية، وشملت "التحالف الوطني الشيعي" الحاكم الذي ضم كافة الأحزاب الشيعية ذات التوجهات الدينية الإسلامية. وكان هدف التحالف هو الحفاظ على تمثيل هذه الأحزاب عبر الاحتفاظ بمنصب رئاسة الحكومة. الأمر ذاته للمكون السياسي السني، إذ تكتلت الأحزاب والقوى السياسية السنية في تحالف "ائتلاف القوى العراقية"، وكان هدف التحالف هو الاحتفاظ بمنصب رئاسة البرلمان. الثاني: هو التحالفات التي تأسست على أسس قومية، وتمثلت في "تحالف القوى الكردستانية" الذي ضم الحزبين الديمقراطي والاتحادي إلى جانب حركة التغيير. وقد شهدت تلك القوى المتحالفة، وفق النمطين السابقين، عدة تغييرات مهمة تمثلت في انشقاق عدد من قياداتها السياسية التي باتت ترى ضرورة في الخروج من ظل العمل الحزبي بأبعاده الطائفية الدينية، إلى عمل حزبي عابر للطائفية، ويعتمد على الهوية الوطنية كمحور له^(٤١).

من جهة أخرى شهدت هذه الانتخابات مقاطعة قياسية هي الأولى من نوعها على مدى الانتخابات البرلمانية العراقية السابقة منذ عام ٢٠٠٣، ففي الانتخابات النيابية الأولى عام ٢٠٠٥ كانت نسبة العزوف الانتخابي تقدر " ٢٣،٦٤% " لتصل النسبة إلى " ٣٧،٧١% " في انتخابات عام ٢٠١٠، ونسبة " ٣٨،٢٤% " في انتخابات عام ٢٠١٤، في حين سجلت انتخابات عام ٢٠١٨، أكبر نسبة عزوف^(٤٢)، حيث أعلنت المفوضية المستقلة للانتخابات العراقية نسبة المقاطعة بلغت ٥٥%، أن هذه المقاطعة كانت بمثابة مظهر حضاري إيجابي، وتعد رسالة إلى صنّاع القرار السياسي في العراق إلى أيجاد نظام انتخابي جديد يلبي طموحات هذا الشعب المغلوب، ودعوة إلى أحياء الدور الرقابي للبرلمان^(٤٣). ورفض للأحزاب السياسية الحاكمة، وعلى الرغم من اعلان المفوضية المستقلة للانتخاب نسبة المشاركة في انتخابات عام ٢٠١٨ إلا أن الواقع غير ذلك إذ شاب هذه الانتخابات تزوير كبير وحرقت صناديق الاقتراع وعدم فرز معظم الصناديق.



رسم بياني يوضح نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية العراقية
 اما عن اهم الاسباب التي ادت الى عزوف الناخب العراقي عن حقه
 الانتخابي فيمكن اجماله بالاتي:-

١- شعور المواطن بغياب دوره في تقرير ارادته نتيجة لصياغة الكتل السياسية لقانون انتخابي وفق مقياسها الخاص وبالتالي مصادرة ارادة الناخب وفي الوقت ذاته قطع الطريق على الوجوه الجديدة او الاحزاب والكتل السياسية الناشئة باعتبار القانون يخدم مصالح الكتل الكبيرة، فعلى الرغم من التحول من التصويت من القائمة المغلقة الى المفتوحة والذي يجري التصويت على اشخاص في القائمة لكن لا يخرج عن الجوهر الحقيقي للقائمة الواحدة (المغلقة) لكي تضمن بقائهم في مراكز السلطة من ناحية ولكي يمنع صعود اي شخص اخر غير متوقع يمكن منافستهم من جهة اخرى^(٤٤)، وبالتالي اضحت الانتخابات منذ عام ٢٠٠٣ الى حد الان هي مجرد عملية روتينية تقوم بها المفوضية العليا للانتخابات لا جدوى منها.

٢- أتسام أي تشكيلة حكومية بسمات ثلاثة وهي " التوافقية والشراكة والمحاصصة " والتي كانت بعيدة عن النتائج التي تفرزها الانتخابات والسبب دستوري قانوني، فضلا عن تفسير المحكمة القاضي بتفسير الكتل الأكبر التي تتشكل في اول جلسة وليس الكتلة الأكبر التي تصدرت المشهد الانتخابي مما يضطر حتى الفائز بالدخول بالتوافق والشراكة للحصول على اغلبية الثلثين او نصف زائد واحد للمضي بتشكيل الحكومة، اضف الى ذلك تقاوم ظاهرة المحاصصة حتى اضحى لدينا ما يسمى " بمحاصصة المحاصصة " ، فبدأت بالمناصب السيادية ومرورا بكل هيئة ومؤسسة حكومية الى ابسط وحدة ادارية، إن نظاما كهذا بات اليوم أمرا من الواقع السياسي ولا يمكن مغادرته ، اذ من الصعوبة مغادرة السياسيين لمحطة المحاصصة التي تضمن لهم مصالحهم الشخصية والحزبية الضيقة^(٤٥).

٣- حالة الاحباط التي اصيب بها الناخب نتيجة لتكرار المشهد بعدم قدرة الحكومات المشكلة بتوفير الخدمات الضرورية وقلة فرص العمل وعدم تطبيق الوعود الانتخابية، وتولدت قناعة لدى المواطن بأن الاحزاب والقوى السياسية لم تأت للوقوف مع الشعب ومساندته وتحقيق طموحاته في توفير فرص العمل والقضاء على الفقر والبطالة بل همها الوحيد هو السعي للوصول الى السلطة بأية وسيلة وتحقيق مكاسب مالية وسياسية على حساب افراد الشعب^(٤٦).

٤- وهناك مشكلة " تكرار المكرر " المرشحين في جميع الدورات الانتخابية ، وهي كفيلة بإبعاد الناخب عن المشاركة، فالبرلمان العراقي تتكرر الوجوه نفسها منذ اول انتخابات ٢٠٠٥ والى انتخابات ٢٠١٨ ولم يتغير الا القليل ، فالوجوه الكبيرة راسخة في الانتخابات، لان كياناتها السياسية والحزبية تقوم على هذه الوجوه، لانهم أرادوا تعويد الناخب العراقي على انتخاب الوجوه وليس البرامج الانتخابية، ولذلك لم يجد الناخب حلا اخر الا عدم المشاركة حتى لا يعطي صوته الى مرشح سبق وان انتخبه لمرات ولم يحقق اي شيء^(٤٧).

٥- فقدان ثقة الجمهور بالحكومة وذلك بسبب فشل الحكومة في إدارة الدولة وانتشار الفساد المالي والإداري في مفاصل الدولة، وذلك لان القوى السياسية لم تكن جادة في تقديم البرامج والمشاريع الاقتصادية بل كانت مجرد شعارات انتخابية وهذا أدى بدوره الى استشراف ظاهرة الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة وعدم قدرة الحكومة على معالجة هذه الظاهرة^(٤٨)، ورغم تعدد الجهات الرقابية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ مجلس النواب، ديوان الرقابة المالية، هيئة النزاهة، مفتشية الوزارات والدوائر الحكومية وغيرها، الا ان العراق استمر في تسلق سلم التصنيف العالمي للفساد وبقي يتأرجح ضمن الدول العشر الاكثر فسادا في العالم، ويبدو ان خضوع هذه الجهات الرقابية للمحاصصة الحزبية والطائفية قد افرغ هذه المؤسسات من محتواها وبدد جهودها في رصد ومتابعة ملفات الفساد الكبرى في البلد لصالح خضوع حالات الفساد في مختلف وزارات الدولة ومؤسساتها الى المساومات السياسية.

٦- كان من ضمن المرشحين للانتخابات شخصيات متهمة بملفات فساد ، والسبب في ذلك يعود الى ضعف القضاء العراقي وعدم قدرته على التصدي لظاهرة الفساد في الوزارات ومؤسسات الدولة والاكتفاء بمعاينة صغار الفاسدين ومتابعة القضايا الصغيرة، نظرا لارتباط معظم القيادات العليا لوزارات ودوائر الحكومة بجهات سياسية نافذة من جهة، وضعف الجهات المنفذة للقانون والتهاون في مكافحة جرائم الفساد المالي والاداري من جهة اخرى، كل هذا افقد الشارع العراقي من جديد ثقته بالقضاء الذي يبدو خاضعا للأجندات السياسية وسلطة الأحزاب

٧- عدم امتلاك النخب السياسية في العراق مشروعا يمكن من خلاله ترسيخ تجربة الحكم الديمقراطي والوصول به إلى مرحلة النضوج الديمقراطي. بل على العكس كان همها هو كيفية تقاسم السلطة والحكم وبالتالي فشلت في بناء وحدة وطنية تشد من عضد الدولة من ناحية، وعدم قدرة الدولة على حماية وحدة المجتمع من ناحية اخرى^{٤٩}.

٨- واضحة الخريطة الانتخابية أنها مهما تغيرت فيها المعادلة الانتخابية من ناحية تغيير تحالف وصعود اخر لا يعني شيئاً مادام تأليف السلطة قائم على اساس المحاصصة ، وهذا الوضع لا يتغير الا بتغيير النظام الذي تسير عليه الانتخابات القائمة والذي يؤدي الى تشكيل حكومة ائتلافية ضعيفة، تكون سلطة الاحزاب اعلى فيها من سلطة الحكومة ويكون النواب اسرى احزابهم السياسية^(٥٠).

هذه الاسباب وغيرها ادت بالنهاية الى عزوف انتخابي كبير يحتاج الى وقفة جادة من قبل الجهات الحكومية والمجتمعية لمعالجة الاخفاقات التي رافقت مسيرة العملية السياسية والانتخابية^(٥١). ونتيجة عدم معالجة هذه الاسباب اضطر شباب العراق الى النزول الى ساحات الاحتجاج في بغداد والمحافظات الجنوبية للتعبير عن رفضهم لسلطة الاحزاب وسيطرتهم على مقدرات الدولة.

خاتمة:

إن ظاهرة العزوف عن التصويت في الانتخابات هي ظاهرة موجودة في النظم السياسية كافة مع اختلاف درجة الديمقراطية والحرية التي تسمح بها، كما أن النظم الانتخابية المتبعة في النظام تؤثر هي الأخرى بدورها في مدى وحجم ظاهرة الامتناع عن التصويت، هذه الظاهرة التي تنتوع دوافعها واسبابها من اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، ولا يمكننا إغفال الدور الذي يمكن أن تؤديه الدولة في الحد من أو زيادة هذه الظاهرة، وارتباط هذه الظاهرة بالديمقراطية ومدى إضفاء الشرعية على النظام الحاكم، كشفت أربع عمليات انتخابية، بلدية وبرلمانية ورئاسية، جرت في أربع دول عربية منذ بداية عام ٢٠١٨ عن واقع يثير مخاوف على مستقبل العمل السياسي عموماً ويشكل مخاطر على النظام السياسي العربي على وجه الخصوص، خلال السنوات والعقود القليلة المقبلة، إذ أكدت الانتخابات في كل من مصر ولبنان وتونس والعراق، بالأرقام وبما لا يدع مجالاً للشك حقيقة أن العزوف الانتخابي في الدول العربية أخذ يتزايد بشكل مضطرب من سنة لأخرى بين فئات الناخبين.

ويفسّر هذا التراجع في فقدان الثقة في الطبقة السياسية الحاكمة وفي قدرة آلية الانتخابات على تغيير وضعه وتحقيق تطلّعاته، وعلى الرغم من الحملات الدعائية التي تقوم بها الانظمة والحكومات العربية، لم تعثر بعد على وصفة سحرية تستقطب بها فئات واسعة من مواطنيها للانخراط في العمل السياسي، وعلى الرغم من مرور سنوات عدة على اندلاع ثورات الربيع العربي فقدت فئات واسعة من المجتمع العربي كل أمل في قدرتها على إحداث انتقال ديمقراطي حقيقي، آمن وسلس في بلدانها، ففي بعض الدول انتكست تلك الآمال السياسية الواعدة وأعيدت السلطة إلى ما كان عليه الوضع قبل عام ٢٠١١. وفي مجموعة ثانية انهارت الدولة بمن فيها وسقطت في أتون حروب أهلية مدمرة، وفي فئة ثالثة من الدول انحنت الأنظمة لرياح التغيير لعام ٢٠١١ حتى إذا مرت العاصفة عادت الامور الى ما كانت عليها سابقا وذهبت احتجاجات ومظاهرات ومطالب ثورات ٢٠١١ أدراج الرياح.

ويكشف استمرار الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية في موجتها الثانية " عام ٢٠١٩ " في مختلف الدول العربية عن حقيقة أن الشعوب لمست تدهورا في ظروف معيشتها بعد الموجة الاولى " عام ٢٠١١ "، لأنها فقدت الأمل في أن تضمن لها حكوماتها حقوقا سياسية واقتصادية واجتماعية، فذهبت تبحث عن سبل جديدة لفرص كلمتها دون تعريض أرواحها لهراوات ورمصاص قوات الأمن. فكانت ظاهرة العزوف عن التصويت والمشاركة في الانتخابات هي وسيلة للتعبير عن رفض هذا الواقع، وتم الانتقال من نقد السلطة الى نقد الاحزاب السياسية، فهل يمكن لهذه الحركات في موجتها الثانية ان تغير الاوضاع القائمة، واخيرا نضع السؤال الآتي للإجابة عليه من قبل الباحثين، هل أن السياسة علم ام سعي ومساومات فقط للوصول الى السلطة؟

التوصيات:

- ١- ضرورة اعادة الثقة بين الطبقات السياسية الحاكمة وعموم شعوبها من اجل ضمان أكبر قدر من المشاركة في الانتخابات الديمقراطية.
- ٢- دعوة القوى السياسية الى ضرورة التواصل مع القاعدة الجماهيرية كونها تشكل اهمية كبيرة في العملية الانتخابية، وان تكون برامجها الانتخابية تلبي طموحات هذه القواعد الشعبية التي من شأنها خلق دافع للمشاركة في الانتخابات.
- ٣- لا بد من تغليب سياسة الانتخاب على انتخاب السياسة؛ وذلك لأن اختيار سياسة الانتخاب ستمنح الشعب القدرة على اختيار سياسة صالحة للبلاد عبر أليات سلمية للديمقراطية، بينما انتخاب السياسة سيؤدي الى اختيار سياسة تلائم الحكومة وترضي اطرافها ومن ثم يضعف قدرة الشعب على الحكم، وايضا يضعف حكم الاغلبية وبالتالي تصبح الديمقراطية حكم القوى السياسية المسيطرة، وهي قليلة.
- ٤- تغليب الثابت على المتحول فيجب ان يكون هدف القوى السياسية ومن ضمنها العراق كيف نؤسس حكما ديمقراطيا سليما هدفه الاول والاخير مصلحة الشعب وهو الثابت وليس جعل الانتخابات وسيلة ويكون مجال اهتمامها من يتسنى السلطة (المتحول).

الهوامش والمصادر

- (١) احمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج٥، (دمشق: دار الفكر، ١٩٧٩)، ص٤٠٨.
- (٢) أبن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الانصاري، لسان العرب، (القاهرة : الدار المصرية للنشر، بدون سنة)، ص٦٤٩. كذلك انظر انطوان نعمة، المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط٢، (بيروت: دار المشرق، ٢٠٠١)، ص١٣٩٣.
- (٣) منذر الشاوي، الاقتراع السياسي، (بغداد: منشورات العدالة، ٢٠٠١)، ص١١-١٢.
- (٤) المحيط من النظم السياسية والقانون الدستوري، (مصر، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠)، ص
- (٥) عبد الغني بسيوني، انظمة الانتخابات في مصر والعالم، (الاسكندرية: دار المعارف، ١٩٩٠)، ص٧.
- (٦) ياسين محمود عباكر، دور الانتخابات البرلمانية في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣، (اربيل: مطبعة الحاج هاشم، ٢٠١٣)، ص٢١.
- (٧) يزن خلو محمد ساجد ، السلطة التشريعية وصنع السياسة العامة في النظام البرلماني (دراسة مقارنة)، (عمان: دار الاكاديميون للنشر، ٢٠١٩)، ص١٧٧-١٧٨.
- (٨) مجموعة مؤلفين، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار العربية، الطبعة الاولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص٣٣.
- (٩) المصدر نفسه، ص٦٠.
- (١٠) علاء شلبي، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الانسان، ٢٠١٤)، ص٢٣.
- (١١) الان وول واخرون، أشكال الادارة الانتخابية - دليل المؤسسة الدولية للديمقراطيات والانتخابات، تعريب ايمن أيوب، (السويد: المؤسسة الدولية للانتخابات والديمقراطية، ٢٠٠٧)، ص٣٧٠.
- (١٢) المصدر نفسه، ص٣٩٨.
- (١٣) سلمى الامام، السلوك الانتخابي في الجزائر دراسة في المفهوم والانماط، مجلة دفاثر السياسة والقانون، العدد (١) كانون الاول (الجزائر: ٢٠٠٩)، ص٢.

- (١٤) كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، (دار بن خلدون، بيروت، ١٩٨٠)، ص ١٤.
- (15) David Robertson, *The Penguin Dictionary Politics*, (London, Penguin books, 1993), p.362.
- (١٦) جاسم محمد دايش، الثقافة السياسية وأثرها في السلوك السياسي، (مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية، العدد ١٤، ٥٩٣٣/٧/٢٠١٨).
- (١٧) علاء شلبي، كرم خميس، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربية، (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الانسان، ٢٠١٤)، ص ٢٣
- (١٨) قاسم حسين، خليجياً وعربياً: مسار مقاطعة الانتخابات أقوى في الديمقراطيات المشوهة، (لندن: البيت الخليجي للدراسات والنشر، ٢٠/٥/٢٠١٨) في:
- <https://gulfhouse.org/posts/2940>
- (١٩)، الحياة السياسية في مصر ٢٠١١-٢٠١٨، (مدونة الإلكترونية: المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٨/٩/٤)، في:
- <https://eipss-eg.or>
- (٢٠) يشترط لقبول الترشح لرئاسة الجمهورية أن يزكى المترشح عشرون عضواً على الأقل من أعضاء مجلس النواب، أو أن يؤيده ما لا يقل عن خمسة وعشرين ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في خمس عشرة محافظة على الأقل، وبعد أدنى ألف مؤيد من كل محافظة منها. وفي جميع الأحوال، لا يجوز تأييد أكثر من مترشح، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون، للمزيد انظر: الدستور المصري لعام ٢٠١٤، المادة "١٤٢".
- (٢١)، انتخابات الرئاسة المصرية تواجه عزوفاً غير مسبوق، (قطر: الجزيرة، ٢٤/٣/٢٠١٨)، في:
- <https://www.aljazeera.net/news>
- (٢٢)، التقرير الاستراتيجي المصري، (اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٩)، ص ١٧
- (٢٣) خادي عمرو، الانتخابات النيابية اللبنانية مفيدة للبلاد على الرغم من مساوئها، (مدونة الإلكترونية، ١/٥/٢٠١٨) في:

<https://www.brookings.edu/blog/orderm>

(*) اتفق اللبنانيون بمختلف طوائفهم مع انتهاء الاستعمار الفرنسي عام ١٩٤٣، على ما يطلق عليه "الميثاق الوطني" الذي نظم أسس الحكم في لبنان، وكان لاول رئيس للجمهورية اللبنانية بشارة الخوري ورياض الصلح اول رئيس حكومة تشكلت بعد الاستقلال عن فرنسا دورا في الوصول الى هذا الاتفاق العرفي غير المكتوب على توزيع السلطة بحيث ينال المسيحيون

الموارنة رئاسة الجمهورية، ويحصل المسلمون الشيعة على رئاسة البرلمان، والمسلمون السنة على رئاسة الوزراء، وينتخب النواب رئيس الجمهورية. للمزيد انظر:

George Haddad, Fifty Years Modern Syria And Lebanon, Beirut, 1950, p.93.

(٢٤) ..، مسار للتغيير السياسي في لبنان.. دروس وسرديات من انتخابات ٢٠١٨، (مدونة الالكترونية، مبادرة الاصلاح العربي، ٢٩/٧/٢٠١٩)، في:

<https://www.shorouknews.com/columns>

(٢٥).....، الانتخابات النيابية اللبنانية ٢٠١٨.. النتائج والدلالات، (مدونة الالكترونية، ٩/٥/٢٠١٨)، في:

<https://rasanah-iiis.org>

(٢٦).....، الانتخابات التشريعية اللبنانية: تجزؤ واستقطاب، (مدونة الالكترونية، مبادرة الاصلاح العربي، ١٢/٥/٢٠١٨)، في:

<https://www.arab-reform.net/ar/publication>

(٢٧) أسماء نويرة، الانتخابات البلدية في تونس: ترسيخ للممارسات الديمقراطية، (مدونة الالكترونية، مبادرة الاصلاح العربي، ١٢/٥/٢٠١٨)، في:

<https://www.arab-reform.net/ar/publication>

(٢٨) خميس بن بريك، رئاسيات تونس.. لهذه الأسباب عزف التونسيون عن الاقتراع، (قطر: الجزيرة، ١٥/٩/٢٠١٩)، في:

<https://www.aljazeera.net>

(٢٩) محمد حسن عامر، بعد ثورة "الياسمين".. ٥ انتخابات شهدتها تونس، (مدونة الالكترونية، ١٣/٩/٢٠١٩)، في:

<http://www.elwatannews.com/news>

(٣٠) أسماء نويرة، مصدر سابق .

(٣١) يضم التحالف عددا من القوى والشخصيات السياسية الشيعية منها كتلة "الفضيلة"، و"حركة مستقلون" وكتلة "عطاء" و"تيار الإصلاح". كما ضم عددا من الشخصيات السنية، المتمثلة بكتلة "بيارق الخير"، إلى جانب كتلة "معاهدون" وكتلة "الوفاء".

(٣٢) ويتزعمه مقتدى الصدر رئيس حزب الاستقامة الوطني، الذي تحالف انتخابيا مع الحزب الشيوعي، إلى جانب مجموعة من الأحزاب المدنية وأبرزها "التجمع الجمهوري"، و"الدولة العادلة"، و"الشباب للتغيير".

- (٣٣) وقد ضم الائتلاف قوى سياسية حزبية، منها "كتلة معاً للقانون"، و"الحزب المدني"، و"التيار الثقافي الوطني"، و"دعاة الإسلام- تنظيم العراق"، و"تيار الوسط"، و"حركة البشائر الشبابية".
- (٣٤) وضم التحالف التيارات السياسية للفصائل، والمجموعات المسلحة المنتمية لهيئة الحشد وأبرزها حركة "صادقون" و"الجهاد" و"البناء" و"عصائب أهل الحق". كما ضم الائتلاف قوى سياسية تقليدية كالمجلس الإسلامي الأعلى، وحركة الوفاء والتغيير.
- (٣٥) وهو ائتلاف منفرد ضم عدداً من الشخصيات السياسية المعروفة بقدر من الاعتدال، والمؤيدة لفكرة الهوية الوطنية الجامعة..
- (٣٦) وقد تحالف مع عدد من القوى السنية -باعتباره تحالفاً عابراً للطائفية- شملت "ائتلاف العربية"، و"تيار متحدون للإصلاح".
- (٣٧) يبلغ عدد الكتل الكبيرة سبع كتل، وهي التي حصلت على (٢٠) مقعداً وأكثر.
- (٣٨) صافيناز محمد احمد، ما بعد الانتخابات العراقية ٢٠١٨... معضلة بناء الكتلة البرلمانية "الأكبر"، (مدونة الإلكترونية، ٢٦/٩/٢٠١٨)، في: <http://acpss.ahram.org.eg>
- (٣٩) تم اعتماد التصويت المختلط التي تم فيها استخدام الاجهزة الالكترونية مع الابقاء الى الورقة الاقتراعية، والعد والفرز اليدوي اضافة استخدام اجهزة التصويت الالكتروني المتطور، والحجة انه في حالة الطعن بنتائج الانتخابات يمكن الرجوع الى ورقة الاقتراع: انظر ايمن احمد محمد، مسارات التحالفات والأهمية الجيوسياسية لخريطة الانتخابات البرلمانية في العراق لعام ٢٠١٨ وأثرها في تشكيل الحكومة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٥، (بغداد: ١٩١٢)، ص ١٥٢-١٥٣.
- (٤٠) عبد الجبار النوري، أسباب العزوف عن الانتخابات، (مدونة الإلكترونية، ١٦/٥/٢٠١٨)، في: <https://www.iraqicp.com/index.php>
- (٤١) مجموعة كتاب، تقرير: الانتخابات النيابية العراقية ٢٠١٨، (مدونة الإلكترونية، ٧/٥/٢٠١٨)، في: <https://www.makingpolicies.org>
- (٤٢) همسة قطان خلف، العملية السياسية في العراق بين الإصلاح السياسي والتمكين والمراجعة الشاملة بعد انتخابات عام ٢٠١٨، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١٦، (تكريت، ٢٠١٩)، ص ٥١.
- (٤٣) عبد الجبار النوري، مصدر سابق.



- (٤٤) وليد سالم محمد، مؤسسة السلطة وبناء الدولة - الامة (دراسة حالة العراق)، (عمان: دار اكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٤)، ص ٣٤٩-٣٥٠.
- (٤٥) امانة محمد علي، اشكالية تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥١، (بغداد: ٢٠١٥)، ص ١٠٨.
- (٤٦) صباح انور محمد، تشكيل الصورة الذهنية للقوى السياسية العراقية وانعكاسها على نتائج الانتخابات البرلمانية للعام ٢٠١٨م - دراسة ميدانية للنخب العراقية، مجلة اداب الفراهيدي، العدد ٤٠، (تكريت، ٢٠٢٠)، ص ٤٥٥.
- (٤٧) فلاح مصطفى وكاروان اورحمان، دور النظام الانتخابي في تحقيق مبدأ الشرعية السلطة السياسية (العراق نموذجا)، مجلة جامعة جيهان، العدد ١ السنة ٤ (السليمانية، ٢٠١٧)، ص ١٢١.
- (٤٨) صباح انور محمد، مصدر سابق، ص ٤٦٤.
- (٤٩) وليد سالم محمد، مصدر سابق، ص ٣٤٦.
- (٥٠) ايمن احمد محمد، مسارات التحالفات والأهمية الجيوسياسية لخريطة الانتخابات البرلمانية في العراق لعام ٢٠١٨ وأثرها في تشكيل الحكومة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٥، (بغداد: ١٩١٢)، ص ١٥٦.
- (٥١) علي مراد العبادي، اسباب عزوف الناخب العراقي عن المشاركة الانتخابية، (كربلاء: مركز الفرات للدراسات، ٢٠١٨/٦/٤)، في:

<http://fcds.com/polotics/1069>